# دورلجان المراجعة في تحقيق أهداف إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة آراء مجموعة من الأساتذة الأكاديميين ومراجعي الحسابات-

**يحي عبداللاوي**
**يامن فوحمة**
**وليد زيدان**

**المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي**

*ديسمبر 2020* **المجلد**– *8* **العدد**.*01*

**الصفحات 131 الى 150**

**E-ISSN 2676-2218**
**P-ISSN 2352-9660**

المقال متوفر على الرابط التالي:

**********

**https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/583**

**********

للاستشهاد بهذا المقال

عبداللاوي ي، فوحمة ي، زيدان و، (2020)، " دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2000-2017) باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) "، *المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي*، المجلد 8. العدد 01، ص 131-150.

# دور لجان المراجعة في تحقيق أهداف إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة آراء مجموعة من الأساتذة الأكاديميين ومراجعي الحسابات–

# The role of the audit committees in achieving the risk management objectives of Algerian economic institutions -Study the opinions of a group of academic -professors and auditors

**يحي عبداللاوي** (*)
المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق اخموك تمنراست، (الجزائر)
abd.yahya39@gmail.com

**يامن فوحمة**
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، (الجزائر)
yamen.fouhma@gmail.com

**وليد زيدان**
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفاقس، (تونس)
walidzidaneya@gmail.com

*تاريخ الارسال: 2020/10/04* *تاريخ القبول: 2020/10/27.*

**الملخص:**
هدفت الدراسة إلى بيان دور لجان المراجعة في تحقيق أهداف إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك من خلال مسؤولياتها ومهامها تجاه إدارة المخاطر حيث اعتمدت الدراسة التطبيقية على استبانة وزعت على مجموعة من مراجعي الحسابات ;الأساتذة الأكاديميين المتخصصين في هذا المجال حيث بلغت العينة الدراسة 153 فردا من إجمالي العينة المستهدفة والتي بلغت 200 مراجع حسابات وأستاذ أكاديمي ، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك أثر فعال لمهام ومسؤوليات لجان المراجعة في تحقيق أهداف إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

**الكلمات الدالة:** لجان المراجعة، إدارة المخاطر، المؤسسات الاقتصادية.

**تصنيف جال:** M42، G32.

**Abstract**: The study aimed to explain the role of the audit committees in achieving the goals of risk management in economic institutions through its responsibilities and tasks towards risk management where the applied study relied on a questionnaire distributed by auditors and academic professors specializing in this field .where the study sample reached 153 individuals from the total target sample which amounted to 200 auditors And professors Academic specialist, and the study concluded that there is an effective impact of the tasks and responsibilities of the audit committees in achieving the objectives of risk management in the Algerian economic institutions .

**Key words**: audit committees, risk management, economic.
**JEL classification**: M42, G32.

(*)المؤلف المرسل:

## المقدمة:

يرجع البعض نشأة إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكر إدارة المخاطر المعتمد على علم الإدارة في تحليل التكلفة والعائد و القيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد، حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة هارفرد بيسنز ريفو عام 1956، حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسئولا عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة، ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي البنوك، والتي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أن هناك طرقا أنجع للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها (عصماني، 20 -21 اكتوبر 2009، صفحة 04).

إن لانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية التي شهدتها العديد من الدول والمؤسسات، والتي كان أحد أهم أسبابها نقص جودة المعلومات المحاسبية وعدم الإفصاح الكامل والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية والمحاسبية للعديد من المؤسسات الاقتصادية في أسواق المال، كنتيجة لضعف تطبيق المعايير المحاسبية، وكذا فشل الآليات الرقابية على التسيير كمجلس الإدارة، هذا ما يجعل جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة تعمل على تفادي هذه الانهيارات، من خلال البحث عن سبل تفعيل آليات الحوكمة (جلاخ و حمادي، 2019، صفحة 430)، وتعتبر لجنة المراجعة إحدى أهم الأليات الداخلية للحوكمة والتي يشكلها مجلس الادارة وتقدم تقاريرها ونتائج أعمالها له، وهي تمثل حلقة الوصل بين الادارة التنفيذية ومجلس الادارة، وكذلك بين المراجعين الداخليين والخارجيين ومجلس الادارة.

في سياق ما ذكر آنفا وفي خضم ما تشهده "لجان المراجعة" و"إدارة المخاطر" من اهتمام متزايد على المستوى الدولي، وكذلك الهيئات المهنية وما حبيت به من دراسات وأبحاث علمية يقودنا إلى محاولة معرفة الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تحقيق أهداف إدارة المخاطر بالمؤسسات خاصة الاقتصادية منها من خلال مهامها ومسؤولياتها تجاه إدارة المخاطر، من هنا يمكن طرح الإشكال التالي:

**هل تساهم لجان المراجعة في تحقيق أهداف إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟**

ولمعالجة الإشكالية أعلاه تم تجزئتها إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية بغرض تسهيل مواطن التعقد فيها وهي كما يلي:

- هل هناك دور فعال لمسؤوليات لجان المراجعة في تحقيق أهداف إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- هل هناك دور فعال لمهام لجان المراجعة في تحقيق أهداف إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

للإجابة على التساؤلات السابقة نفترض ما يلي:

- ✓ يوجد دور فعال لمسؤوليات لجان المراجعة في تحقيق أهداف إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).
- ✓ يوجد دور فعال لمهام لجان المراجعة في تحقيق أهداف إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وهدفت هذه الدراسة إلى بيان دور لجان المراجعة في تحقيق أهداف إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك من خلال مهامها ومسؤولياتها تجاه إدارة المخاطر، كما تعود أهمية الدراسة إلى كونها تربط بين متغيرين لهما أهمية كبيرة في الوقت الحاضر.

وتعددت الدراسات في حول هذا الموضوع إلا أنها تختلف من حيث الجوانب المعالجة للموضوع فمثلا دراسة (عبداللاوي وضيف الله، 2019): هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفق إطار coso وذلك من خلال مجموعة من الأهداف الجزئية مثل الوقوف على مفهوم إدارة المخاطر ومراحلها والاستراتيجيات المتبعة فيها والوقوف على لجان المراجعة وبيان دورها في إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية وبيان فعالية دور لجان المراجعة في ظل تطبيق مكونات إطار coso للرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية, وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها للجان المراجعة دور فعال في تقويم مخاطر البيئة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية, وللجان المراجعة دور فعال في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية, وأن لها دور فعال في تقييم أنشطة الرقابة وتقييم نظام الإبلاغ المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية, في حين هدفت دراسة (زين، 2014): إلى التعرف على عمل مراجع الحسابات في المؤسسات الجزائرية وواقع استقلاليته حسب التشريع الجزائري وإلقاء الضوء على ماهية لجنة المراجعة من حيث تشكيلها وأهدافها والمسئوليات الملقاة على عاتقها

والكيفية التي يمكن لهذه اللجان أن تلبي طموحات مختلف الأطراف والتي من أهمها استقلالية مراجع الحسابات ومعرفة أهمية إنشاء لجان المراجعة في مختلف المؤسسات الجزائرية بعد محاولة تطيقها في البنوك دون سواها من المؤسسات الأخرى, حيث خلصت الدراسة إلى أن توجه بعض المؤسسات حنو تشكيل لجان المراجعة ولو اقتصر ذلك على المؤسسات المالية إلا انه يعتبر خطوة جيدة نحو الإدارة المثلى وخطوة جيدة أيضا نحو تطبيق الجيد لمفهوم حوكمة المؤسسات، كما ستستفيد مختلف الأطراف التي تتعامل مع المؤسسة من هذه الآلية، وبالأخص مسألة تعزيز استقلال مراجع الحسابات لما لها من أهمية كبرى في تأكيد مصداقية القوائم المالية المنشورة وبالتالي رفع جودة أعمال المراجعة المالية.

أما دراسة(The Institute Of Internal Auditors, September 2004) :

فهدفت إلى مساعدة المديرين التنفيذيين لقسم المراجعة الداخلية المؤسسة في الاستجابة والتعامل مع صعوبات إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة ككل من خلال اقتراح مجموعة من الطرق التي تساعد المراجعين الداخليين في تحقيق متطلبات الموضوعية والاستقلالية وفق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن إدارة المخاطر عنصر أساسي في الحوكمة المؤسسات، وأن الإدارة العليا للمؤسسة مسؤولة عن تأسيس وتفعيل بنية إدارة المخاطر بالتنسيق مع مجلس الإدارة، كما يتمثل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بتوفير تأكيد معقول للإدارة العليا ومجلس الإدارة بأن المخاطر المحيطة بالمؤسسة تدار بشكل فعال وصحيح, وأن عملية إدارة المخاطر تساعد الإدارة في زيادة أرباحها وزيادة تأثير وتفعيل دور التدقيق الداخلي, كما جاءت دراسة (Bayyoud و Sayyad ، 2015) كمحاولة إلى بيان أثر الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على البنوك العاملة في فلسطين والتعرف على آثار الإصلاحات المصرفية والقواعد الجديدة في تحديد وتقييم المخاطر التي تواجه تلك البنوك، والتخفيف من آثارها, وخلصت الدراسة إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في فلسطين عموما كان لها تأثير إيجابي على البنوك من حيث الأداء النوعي لها، كما تبين أنه من خلال عمليات التقييم أن حالات الفساد والاحتيال والأخطاء قد انخفضت، بالإضافة إلى أن المخاطر مسيطر عليها والواجبات والصلاحيات منفصلة في تلك البنوك، وأن الممارسات المتبعة في هذه البنوك لها ارتباط وثيق ومتفقة مع المعايير الدولية من حيث درجة الالتزام نتيجة الإصلاحات وإجراءات الرقاة الداخلية المطبقة في هذه البنوك.

وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسات السابقة كونها تهدف إلى بيان أثر كل من مهام لجان المراجعة ومسؤولياتها المتعلقة بإدارة المخاطر في تحقيق أهداف هاته الأخيرة والتي تمثل أحد أهم أسباب تكوينها وتبني العمل بها على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

**1. لجان المراجعة:**

لقد ظهر مفهوم هذه اللجنة بعد الانهيارات المالية لبعض الشركات الكبيرة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم إصدار قانون سارينس اكسلي في سنة 2002، الذي ألزم جميع الشركات بتشكيل لجنة المراجعة لما لها من دور هام في منع حدوث تلك الانهيارات المالية في المستقبل، وذلك من خلال دورها في عملية إعداد القوائم المالية وكذلك في زيادة استقلالية كل من المدقق الداخلي والخارجي, أما في المملكة المتحدة فقد صدر عدد من التوصيات بتشكيل هذه اللجنة، من أبرزها تقرير Report Smith في سنة 2003، الذي تضمن العديد من التوصيات الخاصة بدور ومسؤوليات لجنة المراجعة وكيفية الإفصاح عن هذه المسؤوليات في التقارير السنوية للشركات. وتجدر الإشارة إلى أنه هناك العديد من الدول الأخرى مثل كندا، وفرنسا، وألمانيا، وماليزيا وسنغافورة قد ظهر فيها مفهوم هذه اللجنة سابقا (عابي و سردوك ، 2017، صفحة 472)

**1.1 مفهوم لجان المراجعة:**

عرفها قانون (Sarbanes Oxley) بأنها" اللجنة التي يضعها مجلس الإدارة بغرض الإشراف على المحاسبة وعملية إعداد القوائم المالية ومراجعتها" (Hopkins و Virginia، 2009، صفحة 46).

**1.2. مسؤوليات ومهام لجان المراجعة:**

إن الدور الأساسي للجان المراجعة في الوفاء بالتزاماتها في الحفاظ على الإشراف على مهنية ونزاهة عملية مراجعة الحسابات وإدارة المخاطر الداخلية ومسائل الاتساق مع القوانين واللوائح وسلوك العاملين وممارسات القوائم المالية (سردوك و نصير ، 2017، صفحة 185).

ولقد حدد معهد المحاسبين القانونيين الامريكيين في نشرته الصادرة في سنة 2005 عددا من المسؤوليات التي تقع على عاتق لجان المراجعة من أهمها:

- ✓ التحقق من كفاية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمؤسسة.
- ✓ مراجعة السياسات المالية والمحاسبية للمؤسسة.
- ✓ تحديد مصادر الخطر وكيفية إدارته من إدارة المؤسسة ( سليمان، 2006، صفحة 161).

- ✓ التحقق من التزام جميع العاملين بالقوانين واللوائح والنظم والقرارات المنظمة للعمل بالمؤسسة (يس، 2006، صفحة 63).
- ✓ التحقق من الالتزام بالمعايير الأخلاقية.
- ✓ توفير الاستقلالية لكل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي.

ولقد أشار تقرير لجنة (Cadbury) إلى أن مهام لجنة المراجعة يتم تحديدها في ضوء احتياجات المؤسسة لكنها يجب أن تتضمن عادة ما يلي (Cadbury Committee، 1992، صفحة 73):

- ✓ النظر في تعيين المراجع الخارجي وأتعابه وأي تساؤلات حول الاستقالة أو الاستغناء عن المراجع.
- ✓ مناقشة المراجع الخارجي قبل قيامه بالمراجعة حول طبيعة ومجال المراجعة، وضمان التنسيق في حالة قيام أكثر من مؤسسة مراجعة بالعملية.
- ✓ مراجعة القوائم المالية السنوية ونصف السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة.
- ✓ مناقشة المشاكل والتحفظات التي تنشأ عن المراجعة المؤقتة والنهائية والأمور التي يأمل المراجع أن يناقشها في غياب الإدارة.
- ✓ مراجعة خطاب المراجع الخارجي الموجه للإدارة ورد الإدارة عليه.
- ✓ مراجعة قوائم نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة قبل التصديق عليها من قبل مجلس الإدارة.
- ✓ مراجعة برنامج المراجعة الداخلية لتأكيد التنسيق بين المراجعين الداخليين والخارجيين.
- ✓ الأخذ في الاعتبار نتائج أي تحقيقات داخلية وردود الإدارة عليها.
- ✓ الأخذ في الاعتبار أي موضوعات أخرى يحددها مجلس الإدارة.

أما مهام لجان المراجعة بالنسبة لإدارة المخاطر فهي عديدة نذكر منها ما يلي:

- ✓ الإشراف على إدارة المخاطر (حمادة، 2010، صفحة 107).
- ✓ مساعدة الإدارة في تصميم استراتيجية إدارة المخاطر تبعا لأنواع المخاطر المختلفة.
- ✓ تقدير مخاطر الاحتيال في كل مستوى من مستويات الإدارة.
- ✓ المساهمة في فهم المخاطر لاستثمار الفرص وتخفيف حالة عدم التأكد.
- ✓ فهم العلاقة بين إدارة المخاطر ككل والقوائم المالية.
- ✓ تقييم كفاية الرقابة على المخاطر بما فيها المخاطر الخارجية.

وكذلك يجب التأكد من الأمور التالية ( عبد الله، 2016، صفحة 65):

- ✓ وجود عملية رسمية لتحديد وتقدير وإدارة المخاطر في كل مستويات المؤسسة.
- ✓ أن سياسة المخاطر مستمدة من مجلس الإدارة الذي يضمن بدوره كفاءة وفعالية هذه المهمة.
- ✓ أن المديرين التنفيذيين والإدارة العليا، وكذلك كافة العاملين بالمؤسسة يفهمون أدوارهم بالنسبة لإدارة المخاطر.
- ✓ التحديث المستمر لإدارة المخاطر لتعكس الوضع الحالي والتغيرات الجارية.
- ✓ وجود سجلات معدة للمخاطر توفر أساسا للرقابة الداخلية الفعالة.
- ✓ ضمان وعي العاملين بمخاطر الغش ووجود إجراءات مهمة لاكتشاف الغش أو إساءة الاستخدام عند حدوثها ( ميخائيل، 2005، الصفحات 12-13).
- ✓ ضمان دراسة مجالات المخاطر العالية وتفهم الجوانب والأحكام القانونية بشأنها وكيفية مواجهتها في المؤسسة.

**2. إدارة المخاطر:**

**2.1. مفهوم إدارة المخاطر**

تعرف المخاطر بأنها احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة، فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضا أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فإن درجة المخاطرة ستكون منخفضة أيضا (بالي و بالي، 2012، صفحة 54), ويقصد بإدارة المخاطر "عملية قياس أو تقييم الخطر وبعد ذلك يتم تطوير الاستراتيجيات لإدارة الخطر الذي تم قياسه، وتكمن هذه الاستراتيجيات في تحويل الخطر إلى مصدر آخر أو تجنب الخطر، أو يتم تدنية تأثيره السلبي، وفي بعض الحالات يمكن قبول بعض أو مجموع النتائج لخطر معين" (بن علي و نعاس، 2016، صفحة 11).

**2.2. تصنيف المخاطر:** يمكن تصنيف مخاطر الاستثمار حسب مصادرها إلى مخاطر نظامية ومخاطر غير نظامية.

- ❖ **مخاطر نظامية:** تعرف بالمخاطر العامة أو المخاطر العادية، والناتجة عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام، ولا يقتصر تأثيرها على أداة مالية معينة أو قطاع معين أو سهم معين، وتزيد من عدم اليقين مستقبلا في جزء كبير من النظام المالي، وعادة ما ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كالإضرابات

العامة أو حالات الكساد أو ظروف التضخم أو معدلات أسعار الفائدة، أو الحروب والانقلابات السياسية، فجميع الاستثمارات تتأثر بهذه العوامل ولكن بدرجات متفاوتة.

- مخاطر غير نظامية: هي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين، وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل، ويمكن أن يحمي المستثمر نفسه من تلك المخاطر عن طريق تنويع استثماراته (بن علي و نعاس، 2016، صفحة 12).

**3. الطريقة والأدوات**

**3.1. أداة الدراسة:** استخدم في هذه الدراسة استمارة الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة، حيث تضمنت استمارة الاستبانة البيانات الشخصية لأفراد العينة واحتوت على بيانات حول المؤهل العلمي، الوظيفة، التخصص العلمي، سنوات الخبرة. وكذلك تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاث محاور اشتمل على مجموعة من الفقرات، كما تم اعتماد الإجابات وفق مقياس ليكرت الخماسي " أوافق بشدة، أوافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة"، كما تم افراغ البيانات وتحليلها باستخدام برنامجي التحليل الاحصائي SPSS25

**3.2. مجتمع وعينة الدراسة:** تمثل مجتمع الدراسة في مراجعي الحسابات والاساتذة الأكاديميين المتخصصين في المجالات ذات الصلة بموضوع الدراسة، حيت تم انتهاج طريقة العينة المستهدفة حيث كانت العينة المستهدفة 200 فردا من أفراد المجتمع حيث تم توزيع الاستبانة عليهم ليتم جمعها بعد ذلك حيث بلغ عدد الاستمارات المسترجعة 182 استبانة، كما كان عدد الاستمارات القابلة للتحليل 153 بنسبة استجابة بلغت 76.5%.

**3.3. صدق وثبات أداة الدراسة:** لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، على العينة المستجوبة، وكانت النتائج كما هي موضحة الجدول رقم (01)، حيث بلغ معامل الثبات الكلي بلغ 0.909، مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات كما نجد أن الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ (معامل الصدق) يساوي 0.953، ما يدل على أن الاستبانة على درجة عالية من الصدق.

**الجدول رقم (01)، نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ**

| المحاور | عدد | معامل ألفا كرونباخ |
|---|---|---|
| مسؤوليات لجان المراجعة تجاه إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية | 10 | 0.840 |
| مهام لجان المراجعة في إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية | 10 | 0.786 |
| أهداف إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية | 12 | 0.830 |
| الاستبانة ككل | 32 | 0.909 |

### 3.4. خصائص عينة الدراسة:

استهدفت الدراسة مجموعة من مراجعي الحسابات والأساتذة الأكاديميين المتخصصين حيث كان توزيع العينة وفقا للتخصص والمؤهل العلمي والأقدمية المهنية كما هو موضح في الجدول رقم (02) والجدول رقم (03) حيث كان عدد الحاصلين على درجة الماجستير كان 64 بنسبة بلغت 41.83% وبلغ عدد الحاصلين على شهادة الدكتوراه 89 فردا بنسبة بلغت 58.17%، في حين كانت نسبة من هم متخصصين في المحاسبة 31.37%، وأما المتخصصين في المراجعة فكانت نسبتهم 23.52% من إجمالي عينة الدراسة ونسبة 45.09% للمتخصصين في الاقتصاد، أما بالنسبة للأقدمية المهنية فكانت نسبة 39.86% من عينة الدراسة يحوزون أقدمية مهنية أكثر من 10 سنوات في حين بلغت نسبة الذين تتراوح أقدميتهم المهنية بين 5 و10 سنوات بـ 35.29% من عينة الدراسة في حين أن من لديهم أقدمية مهنية أقل من 5 سنوات بلغت نسبتهم 24.83%، وأن عدد أفراد العينة ممن لهم أقدمية مهنية أكثر من 5 سنوات يمثل 115 فردا بنسبة بلغت 75.16% وهذا ما يدل على أن النتائج التي سنتحصل عليها من إجاباتهم نابعة من تجربة وخبرة جيدة تمكنهم من إبداء أراءهم بموضوعية.

**الجدول 02: توزيع أفراد العينة وفق المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | Fréquence | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
| Valide | ليسانس | 14 | 9.15 | 9.15 | 9.15 |
| | ماستر | 27 | 17.65 | 17.65 | 26.8 |
| | ماجستير | 43 | 28,1 | 28,1 | 54,9 |
| | دكتوراه | 69 | 45,1 | 45,1 | 100,0 |
| | Total | 153 | 100,0 | 100,0 | |

| الوظيفة | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | Fréquence | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
| Valide | مراجع حسابات | 64 | 41,83 | 41,83 | 41,83 |
| | أستاذ أكاديمي | 89 | 58,17 | 58,17 | 100,0 |
| | Total | 153 | 100,0 | 100,0 | |

**الجدول 03: توزيع أفراد العينة وفق المؤهل العلمي**

| التخصص | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | Fréquence | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
| Valide | محاسبة | 48 | 31,37 | 31,37 | 31,37 |
| | مراجعة | 36 | 23,52 | 23,52 | 54,9 |
| | اقتصاد | 69 | 45,09 | 45,09 | 100,0 |
| | Total | 153 | 100,0 | 100,0 | |
| **الأقدمية** | | | | | |
| | | Fréquence | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
| Valide | 5< | 38 | 24,83 | 24,83 | 31,37 |
| | 5><10 | 54 | 35,3 | 35,3 | 60,13 |
| | >10 | 61 | 39,87 | 39,87 | 100,0 |
| | Total | 153 | 100,0 | 100,0 | |

## 5. النتائج ومناقشتها:

بغرض تحديد ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا تم إجراء اختبار "كولمجروف-سمرنوف" إذ يعد هذا الاختبار ضروريا في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، حيث كانت نتائج الاختبار تدل بأن جميع البيانات تتبع التوزيع الطبيعي كما هو موضح في الجدول رقم (04) يوضح نتائج هذا الاختبار.

**الجدول 04: نتائج اختبار كلومجروف-سيمينوف**

| المحور | One Sample Smirnov-Kolmogorov | |
|---|---|---|
| | ع الفقرات | مستوى المعنوية |
| مسؤوليات لجان المراجعة تجاه إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية | 10 | ,088 |
| مهام لجان المراجعة في إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية | 10 | ,092 |
| أهداف إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية | 12 | ,080 |

## 5.1. النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين حول مسؤوليات لجان المراجعة تجاه إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

**الجدول 05: نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحور الأول**

| | العبارات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | Tقيمة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| 01 | تتأكد لجان المراجعة من حدوث أنشطة المراقبة المستمرة لتقييم كافة الأنظمة. | 3,98 | 0,98 | 13,376 | 0,000 |
| 02 | التحقق من كفاية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمؤسسة | 3,8 | 0,804 | 11,578 | 0,000 |
| 03 | فحص وتقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية. | 3,9 | 0,895 | 13,633 | 0,000 |
| 04 | التحقق من توافق الممارسات الفعلية مع نظام الرقابة الداخلية. | 3,38 | 0,379 | 4,628 | 0,000 |
| 05 | ضمان وجود تقييم دوري وشامل لمختلف أنشطة المؤسسة التشغيلية. | 3,44 | 0,438 | 4,849 | 0,000 |
| 06 | تقييم دقة المعلومات المستخدمة في عملية تحديد وتقييم المخاطر. | 3,54 | 0,536 | 6,717 | 0,000 |
| 07 | تقييم التقنيات المستخدمة في تحديد المخاطر والفرص. | 3,42 | 0,418 | 4,904 | 0,000 |
| 08 | تقييم مدى كفاية الوسائل المادية والبشرية المتاحة لإدارة المخاطر بالمؤسسة. | 3,58 | 0,582 | 7,262 | 0,000 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 09 | تقييم الاستراتيجيات المتبعة لإدارة المخاطر في المؤسسة ومدى فعاليتها. | 3,63 | 0,627 | 8,152 | 0,000 |
| 10 | ضمان التحديث المستمر لإدارة المخاطر لتعكس الوضع الحالي والتغييرات الجارية. | 3,67 | 0,667 | 8,357 | 0,000 |
| | **المحور ككل** | 3,63 | 0,63 | 12,479 | 0,000 |

يتضح من الجدول رقم (05) الذي يبين آراء المستجوبين حول مسؤوليات لجان المراجعة تجاه إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية أن قيم الوسط الحسابي لمختلف فقرات المحور محصورة بين (3.38، 3.93) ومستوى الدلالة لمختلف فقرات المحور كانت .000 أي أقل من0.05, كما أن الوسط الحسابي للمحول ككل بلغ 3.63 وقيمة T المحسوبة 12,479 وهي أكبر من قيمة Tالجدولية والتي تساوي 1.96 أي أن أغلب إجابات أفراد العينة حول المحور المتعلق مسؤوليات لجان المراجعة تجاه إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتجه نحو الاتجاه الإيجابي، كما أن نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد اظهرت وجود علاقة بين مسؤوليات لجان المراجعة وأهداف إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية حيث بعد استخدام طريقة التحليل الترافدي لتحسين النموذج توصلنا للمعادلة الخطية التالية كما هو موضح في الملاحق (06) و (07):

$$Y1=0.83+0.142X2+0.109X4+0.166X5+0.151X6+0.107X9+0.104X10$$

**الجدول 06: تحليل التباين (ANOVA TABLE) للمتغير التابع Y1**

| ANOVA[a] | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Modèle | | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F | Sig. |
| 1 | Régression | 33,466 | 6 | 5,578 | 104,720 | ,000[b] |
| | de Student | 7,776 | 146 | ,053 | | |
| | Total | 41,243 | 152 | | | |

**الجدول 07: اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y1**

| Coefficients[a] | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Modèle | | Coefficients non standardisés | | Coefficients standardisés | t | Sig. |
| | | B | Erreur standard | Bêta | | |
| 1 | (Constante) | ,830 | ,115 | | 7,200 | ,000 |
| | X2 | ,142 | ,032 | ,234 | 4,437 | ,000 |
| | X4 | ,109 | ,022 | ,212 | 5,021 | ,000 |
| | X5 | ,166 | ,021 | ,356 | 7,835 | ,000 |
| | X6 | ,151 | ,022 | ,286 | 6,996 | ,000 |
| | X9 | ,107 | ,025 | ,195 | 4,311 | ,000 |
| | X10 | ,104 | ,027 | ,197 | 3,816 | ,000 |

كما يوضح الجدول رقم (08) أن معامل التحديد $R^2$ بلغ 849, أي أن المتغيرات المستقلة بالنموذج تفسر بنسبة 84.9% من التغيرات التي تحدث على مستوى المتغير التابع وبذلك يمكن القول بفعالية دور مسؤوليات لجان المراجعة في تحقيق أهداف إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

**الجدول 08: معامل التحديد**

| Récapitulatif des modèles[b] | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Modèle | R | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
| 1 | ,849[a] | ,720 | ,709 | ,28103 |

## 5.2.النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين حول مهام لجان المراجعة في إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

يتضح من الجدول رقم (09) الذي يبين آراء المستجوبين حول مهام لجان المراجعة في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أن قيم الوسط الحسابي لمختلف فقرات المحور محصورة بين (3.5، 4.01) ومستوى الدلالة لمختلف فقرات المحور كانت 000. أي أقل

من0.05, كما أن الوسط الحسابي للمحول ككل بلغ 3.71 وقيمة T المحسوبة 19,76 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.96 أي أن أغلب إجابات أفراد العينة حول المحور المتعلق مهام لجان المراجعة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتجه نحو الاتجاه الإيجابي،

**الجدول 09: نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحور الثاني**

| | العبارات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | Tقيمة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| 01 | الإشراف على إدارة المخاطر | 3,5 | 0,497 | 6,637 | 0,000 |
| 02 | التأكد من وجود سياق عام لإدارة المخاطر داخل المؤسسة | 3,78 | 0,784 | 10,577 | 0,000 |
| 03 | مساعدة الإدارة في تصميم استراتيجية إدارة المخاطر تبعا لأنواع المخاطر المختلفة | 3,89 | 0,889 | 14,869 | 0,000 |
| 04 | تقدير مخاطر الاحتيال في كل مستوى من مستويات الإدارة | 3,89 | 0,889 | 14,869 | 0,000 |
| 05 | المساهمة في فهم المخاطر لاستثمار الفرص وتخفيف حالة عدم التأكد | 3,5 | 0,497 | 6,139 | 0,000 |
| 06 | تقييم كفاية الرقابة على المخاطر بما فيها المخاطر الخارجية | 3,67 | 0,667 | 8,037 | 0,000 |
| 07 | تحديد وتقييم المخاطر التي تواجهها المؤسسة. | 3,71 | 0,706 | 8,464 | 0,000 |
| 08 | التأكد من وجود الوعي الثقافي بين العاملين داخل المؤسسة في ما يخص إدارة المخاطر. | 3,59 | 0,588 | 6,742 | 0,000 |
| 09 | وضع خطة شاملة تحدد بها مجالات المخاطر في مختلف أنشطة المؤسسة. | 4,01 | 1,013 | 13,989 | 0,000 |
| 10 | ضمان أن هناك هياكل مناسبة وترتيبات فعالة موجودة لضمان وجود إدارة فعالة للمخاطر | 3,61 | 0,608 | 7,821 | 0,000 |
| | **المحور ككل** | 3,71 | 0,713 | 19,76 | 0,000 |

كما أن نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد اظهرت وجود علاقة بين مهام لجان المراجعة وأهداف إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية حيث بعد استخدام طريقة التحليل الترافدي لتحسين النموذج توصلنا للمعادلة الخطية التالية كما هو موضح في الملاحق (10) و (11):

**Y1=1.288+0.189X5+0.102X6+0.229X8+0.129X10**

**الجدول 10: تحليل التباين (ANOVA TABLE) للمتغير التابع Y2**

| ANOVA[a] | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Modèle | | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F | Sig. |
| 1 | Régression | 29,607 | 4 | 7,402 | 94,149 | ,000[b] |
| | de Student | 11,635 | 148 | ,079 | | |
| | Total | 41,243 | 152 | | | |

**الجدول 11: اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y1**

| Coefficients[a] | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Modèle | | Coefficients non standardisés | | Coefficients standardisés | t | Sig. |
| | | B | Erreur standard | Bêta | | |
| 1 | (Constante | 1,288 | 0,127 | | 10,15 | 0,000 |
| | X5 | 0,189 | 0,030 | 0,364 | 6,407 | 0,000 |
| | X6 | 0,102 | 0,032 | 0,201 | 3,184 | 0,002 |
| | X8 | 0,229 | 0,028 | 0,474 | 8,255 | 0,000 |
| | X10 | 0,129 | 0,028 | 0,237 | 4,522 | 0,000 |

كما يوضح الجدول رقم (12) أن معامل التحديد $R^2$ بلغ 847, أي أن المتغيرات المستقلة بالنموذج تفسر بنسبة 84.7% من التغيرات التي تحدث على مستوى المتغير التابع, وبذلك يمكن القول بفعالية مهام لجان المراجعة في تحقيق أهداف إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

**الجدول 12: معامل التحديد**

| Récapitulatif des modèles[b] | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Modèle | R | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
| 1 | ,847[a] | ,718 | ,710 | ,28039 |

## 5.3. النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين حول أهداف إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

يتضح من الجدول رقم (13) الذي يبين آراء المستجوبين حول أهداف إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أن قيم الوسط الحسابي لمختلف فقرات المحور محصورة بين (3.48، 3.81) ومستوى الدلالة لمختلف فقرات المحور كانت 000. أي أقل من0.05, كما أن الوسط الحسابي للمحول ككل بلغ 3.64 وقيمة T المحسوبة 14,747 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.96 أي أن أغلب إجابات أفراد العينة حول المحور المتعلق مهام لجان المراجعة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتجه نحو الاتجاه الإيجابي.

**الجدول 13: نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحور الثاني**

| | العبارات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | Tقيمة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| 01 | تقديم إطار عام للمؤسسة بغرض دعم تنفيذ الأنشطة المستقبلية بأسلوب متناسق وخاضع للرقابة. | 3,73 | 0,732 | 9,054 | 0,000 |
| 02 | الاتفاق على القيم الأساسية وعلى منهج إدارة المخاطر المتكامل. | 3,6 | 0,601 | 7,787 | 0,000 |
| 03 | المساهمة في تخصيص موارد المؤسسة والاستخدام الامثل لها، وحماية وتطوير الموارد والموجودات بالمؤسسة. | 3,66 | 0,66 | 8,818 | 0,000 |
| 04 | دعم الموارد البشرية وقواعد بيانات المؤسسة وتعظيم الكفاءة التشغيلية. | 3,57 | 0,569 | 7,091 | 0,000 |
| 05 | محاولة منع حدوث خسائر مالية ينهار معها المشروع . | 3,65 | 0,654 | 8,857 | 0,000 |
| 06 | اختبار وسائل غير مكلفة لمواجهة المخاطر. | 3,74 | 0,739 | 10,861 | 0,000 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 07 | تخفيض معدلات الحوادث وكذلك معدلات حجم الخسائر. | 3,48 | 0,477 | 6,146 | 0,000 |
| 08 | تطوير وسائل تحليل تكلفة الاخطار. | 3,81 | 0,81 | 10,54 | 0,000 |
| 09 | تعظيم الربح في الاجل الطويل وخفض درجة الخطورة بالإضافة للتقييم الدوري لنتائج برامج ادارة المخاطر. | 3,51 | 0,51 | 6,565 | 0,000 |
| 10 | تطوير وتحسين ثقافة المخاطر وزيادة المعرفة والفهم للمخاطر المحيطة بالمؤسسة | 3,52 | 0,516 | 6,3 | 0,000 |
| 11 | ربط مخاطر المؤسسة مع البرامج والأهداف والغايات | 3,78 | 0,784 | 15,456 | 0,000 |
| 12 | تزويد بمعاني أكبر للفاعلية والكفاءة من عملية إدارة المخاطر. | 3,67 | 0,673 | 11,092 | 0,000 |
| | **المحور ككل** | 3,64 | 0,643 | 14,747 | 0,000 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss25

**الخاتمة:**

حاولت هذه الدراسة ابراز فعالية دور مهام ومسؤوليات لجان المراجعة تجاه إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث تم استعراض أهم المفاهيم النظرية لمختلف متغيرات الدراسة " لجان المراجعة، مهامها ومسؤولياتها، إدارة المخاطر", ومن خلال الدراسة التطبيقية والتي اعتمدت على أداة الاستبانة وبعد تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS25 توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود دور فعال لمسؤوليات لجان المراجعة في تحقيق أهداف إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).
- وجود دور فعال لمهام لجان المراجعة في تحقيق أهداف إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).
- تبين من خلال اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد وجود علاقة معنوية طردية بين المتغيرات المستقلة **(X2, X4, X5, X6, X9, X10)** والمتعلقة بمسؤوليات لجان المراجعة تجاه إدارة المخاطر مع المتغير التابع أهداف إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية.

❖ تبين من خلال اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد وجود علاقة معنوية طردية بين المتغيرات المستقلة (X5, X6, X8, X10) والمتعلقة مهام لجان المراجعة في إدارة المخاطر مع المتغير التابع أهداف إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية.

**المراجع:**


1. أشرف حنا ميخائيل. ( 24-26 سبتمبر , 2005). المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات. *تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات*. القاهرة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
2. انتصار حسين علي عبد الله. (2016). لجان المراجعة فيظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية. *أطروحة دكتوراه* . السودان: كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط الوطني.
3. أيمن زيد، و الطاهر العمودي. (ديسمبر, 2015). إدارة المخاطر في شركات التأمين دراسة قياسية بالتطبيق على الشركة الجزائرية للتأمين . *مجلة رؤى اقتصادية جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 9*.
4. بلعزوز بن علي، و مريم نجاة نعاس. (جوان, 2016). فعالية التنويع الاستثماري في إدارة مخاطر محفظة الأوراق المالية. *مجلة رؤى اقتصادية, جامعة الشهيد حمة لخضر, الوادي, الجزائر*، الصفحات 08-30.
5. حسين جلاخ، و نبيل حمادي. (ديسمبر, 2019). دور المحاسب الإداري في تفعيل حوكمة المؤسسات بالجزائر. *مجلة رؤى اقتصادية, المجلد 09, العدد 02*، الصفحات 427-444.
6. حمزة بالي، و مصعب بالي. (2012). إدارة مخاطر الاستثمار المالي. *مجلة رؤى اقتصادية, العدد3*، الصفحات 52-65.
7. خليدة عابي ، و فاتح سردوك . (جوان, 2017). دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة خدمات المراجعة. مجلة *رؤى اقتصادية, جامعة الشهيد حمة لخضر, الوادي,الجزائر*، الصفحات 470-483.
8. رشا حمادة. (2010). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة ميدانية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 26 العدد 02*،، الصفحات 87-118.
9. سعد على حمود العنزي، و عبود عمير الدليمي. (2015). تأثير إدارة المخاطر وفوائدها في المنظمات مدخل نظري تحليلي . *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 07، العدد 13*، الصفحات 569-583.

**10.** عبد القادر عصماني. (20 -21 اكتوبر 2009). أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية ،2009. *الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية*. سطيف: جامعة فرحات عباس.

**11.** عمرو يس. (19-23 نوفمبر , 2006). ن دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات. *دوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية .

**12.** فاتح سردوك، و أحمد نصير . ( 2017). إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة ورقابة الجودة في تحقيق جودة المراجعة، دراسة تحليلية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين وأطراف الحوكمة بالجزائر. *مجلة معارف، السنة 12، العدد 23*،، الصفحات ص ص:181-199.

**13.** محمد مصطفى سليمان. (2006). *حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

**14.** محمود العبيدي. ( 2011). التحديات التي تواجه منظمات الاعمال المعاصرة، الازمة المالية والعالمية والافاق المستقبلية . *رسالة دكتوراه منشورة، جامعة فيلاديلفيا*. المملكة الاردنية الهامشية: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

**15.** يحي عبداللاوي، و محمد الهادي ضيف الله. (ديسمبر, 2019). فعالية لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفق إطار COSO في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية " دراسة آراء مجموعة من المراجعين الخارجيين والداخليين". *مجلة رؤى اقتصادية, جامعة الشهيد محمد لخضر, الوادي, الجزائرالمجلد 9, العدد 2*، الصفحات 410-393.

**16.** يونس زين. (جوان, 2014). أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية ودورها في تدعيم استقلالية مراجع الحسابات. *مجلة رؤى اقتصادية، العدد 06*، الصفحات 33-47.

**17.** Bruce R Hopkins و ، Gross C Virginia *",* .(2009) . *Nonprofit Governance . "*Edition Wiley.

**18.** Cadbury Committee .(1992) .*the Financial Aspects of Corporate Governance* .London: Gee.

**19.** M Bayyoud و ،N.A Sayyad .(2015) .The Impact of Internal Control and Risk Management on Banks in Palestine . *International Journal of Economics Finance and Management, Vol 03, No 03* ،pp.161-156

**20.** The Institute Of Internal Auditors) .September 2004 .(*The Role Of Internal Auditing In Enterprise-Wide Risk Management .*The Institute Of Internal Auditors.